عمان : الخميس ٢٨ ذو الحجة سنة ١٣٩٧ هـ الموافـــق ١ شباط سنة ١٩٧٣ م. العدد ٧ . ٤ ٧

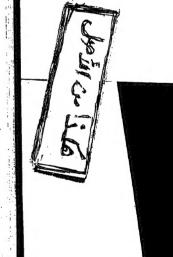
inia	الفهيب	
177	قانون الرسوم الأضافية للجامعة الاردنية	قانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣
170	قافرن هيئة وادي الاردن	قانون رقم (۲) لسنة ۱۹۷۳
179	قانون تنظيم عقود ايجار العقار	قانون رقم (٣) اسنة ١٩٧٣
141	قانون معدل لقانون الشركات	قانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٣
144	قانون معدل لقانون العقاقير الحطرة	قائون رقم (٥) لسنة ١٩٧٣
140	قانون معدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات	قانون رقم (٦) لسنة ١٩٧٣
141	قانون معدل لقانون النقل على الطرق	قانون رقم (۷) لسنة ۱۹۷۳
147	قانون معدل لقانون البلديات	قانون رقم (۸) لسنة ۱۹۷۳
١٣٨	قانون معدل لقانون ادارة القرى	قانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٣
144	قانون معدل لفانون رسوم طوابع الواردات	قاتون رقم (۱۰) لسنة ۱۹۷۳
121	قائون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية	قانون رقم (۱۱) لسنة ۱۹۷۳
121	قانون مستشفى عمان الكبير	قانون رقم (۱۲) لسنة ۱۹۷۳
124	قانون معدل لقانون التقاعد المدني	قانون رقم (۱۳) لسنة ۱۹۷۳
111	قانون معدل لقانون العقوبات العسكري	⁻ قانون رقم (۱۶) لسنة ۱۹۷۳
149	قانون معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة	قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٣
101	نظام معدل لنظام الاستيراد	نظام رقم (٥) لسنة ١٩٧٣
101	نظام معدل لنظام تفويض وتأجير املاك الدولة	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٣
101		اعلان لاطلاع العموم بشأن زيار
101	العام	اعلان صادر عن الحاكم العسكري
104		الاتفاقيسات
109	صادر عن رئيس الوزراء	أمر دفاع رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٢

مَطِيعَ القوات المسلى الأردنير

عملا بالمادة (٥٧) من قانون الانتخساب لمجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ ، أعلن بأن المرشح معالي السيد فؤاد قاقيش قد فاز بالمقمد الشاغر في عجلس النواب/قضاء عمان بالنزكية .

1947/1/10

رئيس الوزراء احمد اللوزي



نحى الحسيق للفلعك تلك والممكة للفاده تبراها ثمير

بمقتضى المادة ٣١ من اللمستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على الفانون الآني ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ـــ

قانون رقم (۱) لسنة ۱۹۷۳

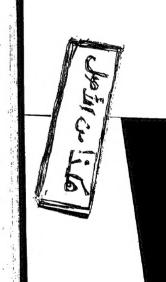
قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية

00-34-0

- المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون الرسوم الاضافية للجامعة الاردنية لمنة ١٩٧٣) ويعمــــل به مــــن تــــاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١ .
- المادة ٢ المدائرة المختصة تعني عبالس الادارة او المدراء في الشركات او مجالس النقابات او الدوائر الرسميـــة او امانة العاصمة او البلديات او الغرفة التجارية او الصناعية .
- المادة ٣ بالاضانة الى الضرائب والرسوم المفروضة للجامة الاردنية بموجب اي قانون او نظام آخر ، يسترفى من قبل الدائرة المختصة رسم اضافي وفق الاحكام التالية ويتميد لحساب الجامعة الاردنية .
- المادة ٤ ــ أ ــ يستوفى (١٪) سنويا من الارباح المعدة التوزيع على المساهمين في الشركات الساهمة العامة والمساهم
- ب يستوفى رسم ،قطوع عن كل شركة من الشركات العادية الحـ جلة و المصنفة ادى الغرف التجارية في المملكة على النحو التالي :

 - الشركات من الدرجة الحامسة (٥٠٠) دنانير
 بالا من الواردات العامة للفرف التجارية والصناعية
- المادة ٥ يستوفى عن كل معاملة افراز او بيع او هبة او حجز تتم امام دوائر التسجيل والاراضي او ايسة دائرة رسمية أخرى رسم بنسبة (إ./) من قيمتها .

- للادة ٣ يستوفى عن كل معاماة رخصة بناء تعطى من قبل امانة لاماصمة او البلديات الاخرى في انحاء المملكة رسم على النحو النال :-
 - أ __ دينار و احد اذا كانت مساحة البناء لا تتجاوز مائة مئر مربع.
 - ب خمسة دنافير اذا كانت مساحة البناء تتجاوز المائة مر مربع أماية مثني مبر مربع .
 - ج عشرة دنانير اذا كانت مساحة البناء تجاوزت المائي مربع لغابة المائنين وخمسين منر أمريعاً.
- د ... خمسة عشر دينارا اذا كانت مساحة البناء تجاوزت الماثنين وخمسين متر ا مربعا لغاية الثلاثما يتمتر مربع.
- هـــ عشرون دينارا اذا كانت مساحة البناء تجاوزت النزثماية متر مربع حتى الاربعياية متر مربع .
- و _ خمسة وعشرون دينار؛ اذا كانت مساحة البناء تجاوزت الاربعيابة مر دربع حتى الحمسهاية مر
 - ر مائة دينار اذا كانت مساحة البناء تجاوزت الحمسماية متر مربع .
- لملادة ٧ يستوفى رسم قدره دينار واحدعن كل عقدايجار بسجل في امانة العاصمة أو البسلميات او اي دائرة مختصة
- الهادة ٨ ـــ يستوفى رسم عن قيمة كل عطاء او مزايلة او مناقصة تطرح وعال او قيمة اي تلزيم من قبل الدوائر الرسمية وامانة المناصمة والبلديات بنسبة (٢٠٠١) واحد بالالف من القيمة .
- المادة ٩ _ أ _ يستوفى رسم قدره نعمت دينار عن كل وثيقة تنظم او تصدق من قبل كاتب العدل . ب ــ يستوفى رسم مقطوع قدرة مائة فلس عن كل وكالة تبرز المحاكم النظامية او الشرعيـــة وغير مصدقة او منظمة من كاتب العدل .
 - المادة ١٠ ــ أ ـــ يستوفى رسم قدره دينار واحد سنويا عن كل هاتف .
- ب_ يستوفى رسم قدره خمسة دنانير عند تأسيس كل هاتف في الداصمة (عمان) وثلاثة دنانير خارج عمان وفي بقية .دن وقرى المملكة .
 - المادة ١١ ــ يستوفي رسم اضافي سنويا عن كل صيدلية او مستودع ادوية على النحو النالي : ـــ
 - أ ـــ ماية دينار في مدينتي عمان والقدس .
 - ب ــ خمسين دبنار في كل من مدن الزرقاء ، اربد ، نابلس ، رامالله .
- ج. عشرون ديـارا في كل من مدن ـــ العقبة ـــ مادبا ــ السلط ـــ جوش ــ عجلون ــ الحليل -ــ جنين طولكرم ـــ الكرك ـــ معان ـــ اربحا ـــ الطفيلة ، والمفرق .
- لمئادة ١٣_ يستوفى خسة دنافير مسويا من كل عضو ومنتسب لاية نقابة باستثناء اعضاء نقابات العسمال والممرضين والمعرضات والقابلات القانوليات والصحفيين .
 - المادة ١٣ ـ تودع جميع اموال الجامعة الاردنية لدى البنك المركزي الاردني بفائدة لا تقل عن ٤٪.
- المادة 1.8 ـــ في حالة التخلف عن دفع اي رسم تحقق بمقتفى هذا القانون يحصل بموجب قــــانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به .



المادة ١٥ ... لوزير المالية اصدار التعليبات اللازمة للدوائر المختصة تنضمن كيفية توديسيع هذه الامسوال لحساب الجامعة الاردنية .

المادة ١٦٪ رئيس الوزراء والوزراء كل بحسب اختصاصه مكملفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1944/1/4

احتين جلسلال

وزيـــر الشــــؤون وزيـــــــــر وزير التربية والتعليم والاوقاف الاجتماعية والعصل السياحة والآثـــار العـــــــــــــــــادل والشؤون والمقدسات الاسلامية على عناد خريس غالب يركات سالم المساعده استحق الفرحان

ربــــــــر وزبـــــــــر وزيـــــــــر بزيـــــــر وزيــــــــر تنهيل وزيــــــــة الاشخـــال العـــامة الاقتصاد الوطني معن ابو نوار نديم زور فريد المـعد احمد الشوبكي سعيد النابلسي

خى وطسيق لعلقط منترج فملدً لا فورد برالم المبر

بمقتضي المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي و نأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (۲) لسنة ۱۹۷۳

قانون هيئة وادى الاردن

أ - تعني عبارة وادي الاردن : المناطق الغورية في حوض أبر الاردن وتشمل المرتفعات المناخمة لها.
 و المطلقة عليها واحواض الاودية الجانبية حسمها هو مبين في اغتطط الملحق بهذا القانون .

ب - تعني كلمة (الهيئة) هيئة تنمية وادي الاردن المؤسسة بموجب هذا القانون.

المادة ٣ ــ تؤسس بموجب هذا القانون هيئة تدعى (هيئة وادي الاردن) تتألف من رئيس بمرتبة وزير وعضويسة ثلاثة اعضاء بعيهم مجلس الوزراء بتنسيب من رئيس الهيئة بصفهم الشخصية من داخل الجمهاز الحكومي او من خارجه لدة ثلاث سنوات قابلة لتجديد .

المادة ٤ مـ تنولى الهبنة مسؤولية تنمية وادي الاردن افتصاديا واجهاعيا ولها ان تقوم بالانشاءات والاحمال الضرووية لتحقيق هذا الهدف بما في ذلك اصلاح الاضسرار التي لحقت بالمنشآت العامة والحاصة ودراسة وتصميم وتنفيذ مشاريع الري والزراعة ومياه الشرب وتنظيم المدن والاسكان وشبكات الطرق والمسواصلات والكهرباء وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية وانشاء المرافق العامة ومراكز الخدمات الصحية والاجهاعية والتعليمية والسياحية وغيرها.

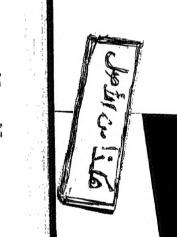
المادة ٥ ــ يعين رئيس الهيئة بارادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء .

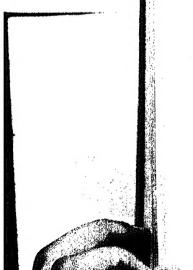
ألمادة ٦ ـ بكون رئيس الهيئة المدير العام التنفيذي للهيئة ويحدد مجلس الوزراء رانبه وعلاواته وشروط استخدامه .

المادة ٧ ــ لرئيس الهيئة ان يفوض خطبا ايا من صلاحياته لاي عضو من اعضاء الهيئة او لاي موظف من موظفيها .

المادة ٨ ـــــ أ ـــــ تنتخب الهيئة نائبا للرئيس ينوب عنه اثناء تغيبه في الحارج :

 بــ لا يكون اجباع الهيئة قانوتيا الا اذا حضرته الاكثرية المطلقة من اعضائها وتتخذ قراراتها باكثرية الذين يحضرون الاجباع.





المنادة ١٨ – بؤسس صندوق خاص بالهيئة تودع فيه اموالها ولها ان تودع هذه الاموال في حساب او حساباتخاصة لذى البزك المركزي في العاصمة ولدى اى من البنوك المحلية في المجالفات .

المادة ١٩هـ آ _ يكون الهيئة ملاكها الحاص من الموظفين وتسري على المصنفين منهم احكام قانون التقاعد المدفي رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ والتعديلات التي طرأت عليه وتطبق عليهم احكام نظام الحددة المدفية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع يتعل مجاء على ان يمارس رئيس الهيئة صلاحبات الوزير ونائب رئيسها او من ينتدبه صلاحيات الوكيل المتصوص عليها في النظام المذكور .

ب- اما الموظفين غير المصنفين والمستخدمون فللهيئة أن تضع نظاما خاصا بهم يصدر ممتشفى احكام
 هذا القانون يقرر كيفية تعييم وتحديد حقوقه, ودرجانهم وعرلهم وأنهاء خدماتهم وتعويضهم
 وجميم الامور الادارية المتعلقة بهم.

المادة ٣٠ ـ تضع الهيئة مشروع موازنة سنوية بصادق عليها مجلس الوزراء.

الهادة ٣١ – تعتبر اموال الهيئة اموالا اميرية وتحصل ديونها بمقتضى أحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به وتمارس الهيئة لهذا الغرض جميع الصلاحيات المخولـــة المحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميريـــة المنصوص عليها في القانون المذكور .

المادة ٢٧ _ يحق لرئيس الوزراء ان يستدعي اي موظف من ايسة وزارة او بجلس او دارة او مؤسسة رسمية اخرى العمل في جهاز الهيئة العدة التي يعينها في الامر الصادر عنه بهسـذا الحصوص وتعتبر خدمة الموظف التابع التقاعد في هذه الهيئة خدمة مقبولة التقاعد .

المادة ٣٣ – لا يجوز تنفيد ايسة اعمال انشائية عــامة في وادي الاردن الا بمرافقة الهيئة ويستثنى من ذلك اعمال صيانة وادارة وتشغيل المنشآت الحكومية والمرافق للعامة الفائمة حالياً .

الهادة ٢٤ ـ لا يجوز اقامة ابة أبنية او منشآت خاصة مهمها كانت انواعهـــا وغاياتها في وادي الاردن الا بعد الحصول على ترخيص من الهيئة ويستثنى من ذلك المنشآت قيدالتنفيذ بتاريخ العمل بهذا القانون واعمال ري الاراضي.

المادة ٢٥ ـــ لا يجوز تفويض او تأجير او بيع الاراضي الحكومية في وادي الاردن الا بموافقة الهيئة .

المادة ٢٦ ــ. تحدد مكافآت رئيس واعضاء الهيئة سنوياً بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٢٧ ــ كل من بخالف حكماً من احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين او بغرامة لا تقل هن خمسة دنافير ولا تنجاوز خمساية ديناراً او بكلنا المقربين معاً . المادة ٩ ــ تحدد الهيئة مواعيد اجتماعاتها وكيفية الدعوة لما وطريقة عملها وغير ذاك من الامور المتعلقة بتنظيم اعمالها.

المادة ١٠- يجوز قايئة ان تلعمو من تشاء ليشترك في جلساتها لبحث اية خطة او موضوع ولا يكون لحؤلاء حــــق التصورت .

المادة ١١- للهيئة حق الاستملاك والحيازة الفورية للاراضي وحصص المياه او كلبهما واية حقوق انتفاع اخصــرى تتعلق بالارض او بالمياه في المناطق الواقعة ضمن وادي الاردن بمقتضى القوانين المعمول بها .

المادة ١٣- تتمتع الهيئة باستقلال ماني واداري ويجوز لرئيس الوزراء ان يأمر بتدقيق حساباتها بالطريقة التي يراها مناسبة وتكون للهيئة شخصية اعتبارية ولما ان تشري وتستأجر وان تمثلك الاموال الملقولة وغير المثقولة وان تبرم المقود وان تقيم للمعاوى القضائية باسمها وان تنيب عنها احسد موظفي النبابات المعاسسة في الاجراءات القضائية او ان تعين وكيلا خاصا بها .

المادة ١٣– أ ــ تعهد الهيئة للوزارات والدوامر والمؤسسات الحكومية بالقيام بالاعمال وتنفيذ المشاريع التي تقع ضمن اختصاص كل مها وفقا للشروط التي يتفق عليها .

 ب- على الرغم نما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة قانه يحق للهيئة تنفيذ الاعجال والمشاريع بايــة طريقة اخرى تراها مناسبة بما في ذلك:

 ١ - تأسيس جهاز خاص بما من الموظفين الذين ينتدبون للعمل بها بناء على طلبها والموظفين الذين تستخدمهم الهيئة لهذه الغابة .

٢ – التعاقد مع المكاتب الاستشارية والشركات والمتعهدين المحليين والاجانب .

المادة ١٤ – تتألف مصادر تمويل الهيئة من : _

أ) الاموال التي تخصصها الحكومة في الموازنة لحساب الهيئة .

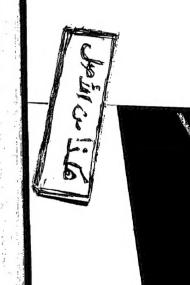
ب) استمار موارد الهيئة ووارداتها الاخرى .

ج) القروض والهبات والمساعدات المحلية و الاجنبية التي تتعاقد عليها الهيئة بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٥ ــ يحق للهيئة ادارة اي مشروع يتم انجازه في وادي الاردن كليا او جزئيا الى ان يتم نقل ادارة المشروع الى الوزارة او المدارة او المؤسسة او المبلدية او اللهرية .

المادة ١٦ ــ يحق لاي شخص يفوض من قبل الهيئة القيام باعمال البحث والتحري او باية مهمة اخرى ان يلخل اية ارض في وادي الاردن وتدفع الهيئة لصاحب الارض تعويضا عادلا حسن اي ضرر مسادي سببه ذلك الشخص نتيجة لذلك .

المادة ١٧- تختار الوزارة او الدائرة او التوسسة التي تكلفها الهيئة بتنفيذ اي مشروع او عمل مديرا للملك المشروع او العمل توافق عليه الميئة ويكون مسؤولا مسؤولية مباشرة امام رئيس الهيئة او من يفوضه ويحمول كالمة الصلاحيات الضرورية ويرود بما يلزم من الموظفين والمتطلب—ات الاخرى لتمكينه مسـن تتفيــــذ العمل للوكول البه



المادة ٢٨ ــ لمجلس الوزراء بتنسيب من الهيئة ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٩ — رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكافون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

1477/1/7

الحثين بطسلال

زيــــــر وزيــــــر نائب رئيس الوزراء رئيــس الـــوزراء فارجيــــــة الانشـــاء والتعمير ووزير الداخليــــــة ووزيـــــر الدفاع صلاح ابو زيد صبحي امين عمرو احمد اللوزي

رزيــــــر وزيرالداخلية الشؤون وزيــــــر وزيــــــر وريــــــر المراعــــة دولــــــة الدراعــــة دولـــــــة المحالة علمه المحالة علمه البشير يعقوب ابوغوش فريد العكشة خالد الحاج حسن رشاد الخطيب

وزیــــــــــر وزیـــــــــر وزیـــــــــر وزیـــــــــر وزیــــــــر وزیــــــــر وزیـــــــــر الاقتصاد الوطــــــي الاقتصاد الوطــــــي معن أبر نوار ندیم زور فرید السعد احمد الشوبکی سعید النابلحی

نى رافسى للفعل المستركم للدالله وبالمائم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعبان و النواب لصادق على المقانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٣) لسنة ١٩٧٣

قانون تنظيم عقود ايجار العقار

00-pa-00

الهادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون تنظيم عقود ايجار العقار لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تسري أحكام هذا القانون على العقارات الكائنة في مناطق المجالس البلدية والقروية .

المادة ٣ — يحرر عقد الايجار خطيًا بين المؤجر والمستأجر ولها ان يتعاقدا على الشروط الني يلتزمان بها وفقاً لأحكام المادة (١٧٤) من قانون اصول المحاكمات الحقوقية او اي تشريع بعدلها او يحل محلها .

المادة ٤ ـــ يدرج في عقد الايجار اسم كل من المؤجر والمستأجر وشهرته وصنعته ، وعمل اقامته ، وجنسيته ، ونوع العقار ، ومشتملاته وطريقة استعاله ، وبيان مدة الاجارة وبلمفا وكيفية أدائها .

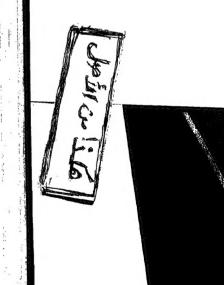
المادة o ــ تسجل عقود ايجار واستثجار العقـــارات في دوائر البلديات والحيالس القروية التي تقع العقارات المؤجرة ضم: مناطقها .

المادة ٣ ــــ أ) تتقاضى المجالس البلدية والفروبة رسماً مقابل (تسجيل عقود اليجار واستنجار العقــــارات) يساوي فصيف بالمائة من بدل إيجارها السنوي شريطة ان لا يقل المبلغ المستوفى عن دينار واحد ولا يزيد على خسة عشر ديناراً .

ب انحضع جميع التعديلات التي تطرأ على عقود الإيجارات التسجيل ودفع الرسوم وفق أحكام المسادة
 الحامسة والفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٧ – عقود الايجار التي لا تسجل وفق أحكام المادة الخامسة من هذا القانون يغرم •ن يحتج بها لمدى اي دائرة رصمية بواقع خسة فلسات عن كل دينار اردني من بدل الايجار السنوي شريطة ان لا يقل مبلغ الغراسة عن دينار واحد ولا يزيد على عشرين ديناراً بالاضافة لرسوم النسجيل المقررة في المادة السابقة .

المادة ٨ ــــــ اذا لم يحرر هقد الايجار كتابة تستونى غرامة من يحتج به مقدارها واحد بالمائة من بدل الايجار السنوي مع مراعاة الحد الادنى والاحلى ورسم التسجيل المنصوص عليهما في المادتين ٦ و ٧ السابقتين .



بمقتضى المادة ٣١ من الدستور مناد ما ما قد ما المالاد ان الد

وبناء على ما قرره مجلسا الاعبان والنواب

نصادق على القانون الآئي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : _

قانون رقم (،) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون الشركات

الهادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون وقم ١٢ اسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد وبعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

> المادة ٢ — تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة الجملة النالية اليها : (وتعفى لفظة (السند) سند القرض او سند النوفير او ما شابه ذلك) .

المادة ٣ -- تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي باضافة العبارة الثانية الى آخر الفقرة (أ) منها : (ويستثنى من ذلك زيادة عدد الشركاء عن العشرين شخصا بسبب الارث التانج عن وفاة اي منهم) .

المادة ٤ ــ. تعدل المادة (٥٠) من الفانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ـــ

٧ - يجوز المؤسسين ان يغطوا كامل قيمة الاسهم سواء وحدهم او بالاشتراك مسع غيرهم دون ان يطرحوها للاكتتاب العام ، ويستثنى من ذلك الشركات التي تكون غايتها القيام باستيار مشروع ذي امتياز اذ ينبغي ان تسجل كشركات مساهمة عامة ولا يجوز المؤسسين فيها تغطية ما يزيد هل ه ٥٪ من رأسمالها و بطرح البائي للاكتتاب العام بمقتضى هذا الفانون، واذا بقيت الاسهم المطروحة كلها او بعضها بدون اكتتاب بعد انقضاء ثلاثة اشهر على بدء طرحها يسمح المؤسسين بعد موافقة الوزير بتغطية ، لاسهم المتبقية بدون تغطية .

المادة 👤 تعدل المادة ٦٠ من القانون الاصلى بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي : 🗕

لا تنقيد باحكام المواد (٥٣) لغاية (٥٩) من هذا القانون الشركات الني لم تطرح اسهما للاكتئاب
 العام بمقتضى هذا القانون انما على المؤسسين فيها قبل الشروع في اعمال المسركة ان يسلموا الى المراقب
 خلال مستة من تسجيل الشركة (ويستنق من ذلك الشركات الصناعية) ما يلى : -

المادة ٩ – تؤخر الدوائر الرسمية والمحساكم النظر بالادعاءات النساجمة عن معاملات الايجسار ما لم تستوف الرسوم والغرامات المنصوص عايها في هذا القانون .

المادة ١٠ – لا تخضع عقود الايجار التي تكون الحكومة او دوائر الاوقاف طرقاً فيها لأحكام هذا القانون .

المادة ١١ – ياخى نظام ايجار المقار العماني الصادر بتاريخ o نيسان سنة ١٢٩٨ هوأي تشريع آخر الى المدى اللمي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٢ — رئيس الوزراء والوزراء مكانمون بتنفيد أحكام هذا القانون .

أمحت ببط لل

1944/1/8

رئيسس السوزراء ووزيسر الدفساع احمد اللوزي	ب رئيس الوزر اء زير الداخليسة احمدالطراونه	ر وو	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیـــــــــر انخمارجیــــــــة صلاح ابو زید
وزء دولـة رشاد الخطيب	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الداخلية لاشؤون البلديسة والقرويسة يعقوب ابو غوش	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ة والمتعلم والاوقـــاف والمقامسات الاسلاميــة محق الفرحان	ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــ العـــــــــ سالم مسا	وزیـــر السیاحـــة والآئــــــــــــار غالب برکات	وزيسر الشـــؤون الاجتماعيــة والعمل علي عناد عريس
وزيــــــر الاقتصاد الوطني سعيد النابلسي	وزيـــــــر الاشغـــال العـــامة احمد الشوبكي	وزیـــــر المـــالیــــــة فوید السعد	وزیـــــــر النقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــــــر الثقــافة والاعلام معن ابو نوار



المادة ٦ – تعدل المادة ٢٢٣ من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخرها :

المحتين بطلل

1908/1/4

ذاثب رئيس السوزراء رئيـس الــــــوزراء ووزيـر الدفــــــاع ووزير الداخلية احمد الطراونه صلاحابوزيد صبحى امين عمرو وزير الداخلية للشؤون وزيــــــر المــواصـــلات البلديسة والقروية محمد البشير يعقوب ابو غوش خالد الحاج حسن وزيسر الشؤون وزير النربية والتعليم والاوقاف والشؤون والمسقلصات الاسلامية السياحة والآثــــار الاجهاعية والعمل غالب بركات علي عناد خريس اسحق الفرحان الاشغسال العامسة معن ابو نوار ٔ احمد الشوبكي

نى دائسىڭ للىك ئىلىن كىلىد للىدادىد داھائىد

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره عجلسا الاعيان والنواب ------

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدوأة : ...

قانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون العقاقير الخطرة

المادة ٢ _ تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلى بالغاء الفقرة (١) منها والاستعاضة عنها بالفقرة (١) التالمية : –

١ _ يعاقب كل من : _

أ) استورد او صدر او سهل التصدير او الاستيراد او تقل او زرع او صنع او حضر عقارا «ن المقاقير الخطرة او مشتقاتها بقصد الاتجار بدون تصريح من السلطة المختصة . ساعد على ارتكاب جرم من الجرائم المنطبقة على المواد (٤) او (٥) او (٦) او (٧) او اغرى او دير ارتكابها .

ساعد وهو في المملكة على ارتكاب جرم في الحارج ينطبق.على احكام قانون مماثل لهذا الفانون ومعمول به في تلك البلاد او اغرى او دبر ارتكابه .

بالاشغال الشاقة المؤبدة وبالغرامة من ٣٠٠٠ ــ ٥٠٠٠ دينار .

ب) انجر بالعقاقير الحطرة او احرزها او اعداو هيأ دارا او مكانا لتعاطيها او كان ذا علاقــة
 بعمل كهدا مع علمه بذلك او وجدت في حوزته غلايين او اواني اخرى تستعمل في تدخين
 الاقيون او الحشيش .

بالاشغال الشاقة مدة لا تقل عن عشر صنوات وبالغرامة من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ دينار .

ج) نقل العقاقير الخطرة بطريق الترازيت او غير وجهتها او غير وسيلة النقل التي جابت بهــــا
 او صيث بها .

بالحبس مدة لا تقل عن سنتين.



سعيد النابلسي

د ــ تعاطى المخدرات بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر و بالغرامة من ٥٠ ــ ٢٠٠ دينار .

ه ـــ وجد في مكان اعد او هيء لتعاطي المحدرات وكان يجلس فيه مع علمه بذلك . بالحبس من ثلاثة الى ستة شهور او بالغرامة من ٥٠ ــ ١٠٠ دينار

و -- اعتدى على احدالموظفين القائمين على تنفيذ احكام هذا القانون بالضرب او قاومه بالعنف اثناء بالاشغال الشاقة مدة لا تقل عن عشر سنوات وبالغرامة من ١٠٠٠ ــ ٢٠٠٠ ديتر . واذانجم عن الاعتداءعاهة دائمية او اذا كان الجاني من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الامن فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ٣٠٠٠ ــ ٢٠٠٠ دينار . واذا افضى الاعتداء الى الموت تكون العقوبة الاعدام .

 خالف عن غير قصد القواعد المقررة لمسك السجلات او اصدار الوصفات المحتوية وأذًا وقعت المخالفة عن قصد او خالف الفاعل احكام المادة (١٢) من القانون الاصلي . عوقب بغرامة لا تقل عن خسين دينارا .

 كل جرم لم يرد على عقوبتسه نص في هذا القانون يعاقسب بالحبس مدة لا تريد على ثلاث سنوات او بغرامة لا تزيد على ماثتي دينار .

.1444/1/5

د ـــ للوزير تفويض أي من موظفي الحكومة بكل او بعض صلاحيانه المنصوص عنها في هذا القالون :

فاثب رئيس الوزراء ووزيسر الداخلية الانشاء والتعميير احمد الطراوئه صبحي امين عمرو صلاح ابوزيد

نى الحسيق لللعل المستح الملكة للواونية والماتمة

بصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : _

المرثية - خارج هذه الطرق - وازالة القائم منها .

قانون رقم (٦) لسنه ١٩٧٣

قانون معدل لقانون مناطق الانشاءات

خارج حدود البلديات

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مناطق الانشاءات خارج حدود البلديات لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل؛ من تاريخ

المادة ٣ ــ تعدل المادة(٣)من القانون الاصلى باعتبار ما جاء فيها فقرة(أ)واضافة الفقرات ب،ج،دالتالية اليها: ــ

ب ــ الوزير حق مراقبة الانشاءات ومناطقها خارج حدود مناطق الننظيم وترخيصهـــــا بعد استيفاء دبنار ج ــ للوزير حظر اقامة نوع او اكثر من انواع الانشاءات على جوانب الطرق العامسة ضمن المناطق

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على قرره مجلسا الاعيان والنواب

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستبدل اسم القانون الاصلى بالاسم النالي : -(قانون مناطق الانشاءات خارج مناطق التنظم)

وزير الداخلية للشـــؤون البلدية والقـــــروية محمد البشير

وزير التربية والتعلم والاو قساف وزيـــر الشـــؤون والشؤون والمقدسأت الاسلامية الساحة والآلسار الاجتماعية والعمل على عناد خريس

معن ابو لوار

احتر بيطسلال 1944/1/4 احمد اللوزي خالد الحاج حسن رشاد الخطيب اسحق الفرحان غالب بركات الاقتصاد الوطني

نمى الحسيق للفعل مستم للمستركظ للقرائد الماشمة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاحيان والنواب مسادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوافين الدولة : ـــ

قانون معدل لقانون النقل على الطرق قانون معدل لقانون النقل على الطرق

المادة ١ – يسمى هـــذا القانون (قانـــون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع القانون رقـــم (٤٩) لسنه ١٩٥٨ المشار اليه فيا يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل.به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل الفقرة (٢٨) من المادة (٢) من القـــانون الاصلي وذلك باعتبار ما ورد فيها بند (أ) واضافة البند (ب) التالي اليها : ـــ

ب - يعتبر اجماع اللجنة قالونيا اذا حضره (٧) اعضاء بما فيهم الرئيس وتتخلطةر ارات باكثرية ثلثي
 الاعضاء الحاضرين.

المادة ٣ – تعدل الفقرة (٢٩) من المادة (٢) من الفانون الاصلي وذلك باعتبار ما ورد فيها يند (أ) واضافة البند (ب) النالي اليها : _

ب - يعتبر أجماع اللجنة قانونيا أذا حضره ثلاثة أعضاء بما فيهم الرئيس وتتخذ القرارات باكثرية ثلثي
 الاعضاء الحاضرين

JL	le	2 .	1
, 11	1.2.	وسه	7]
U -	- 67.		•

زيـــــر وزيـــــر نائب رئيس الـــوزراء رئيس الــــوزراء ملس الــــوزراء ملاحيـــة ووزيــر الداخلــــة ووزيــر الداخلــــة ووزيــر الداخلـــاع صلاح ابو زيد صبحياءين عموو احمد الطراونه احمد اللوزي

وزيــــر وزير الداخلية الشـــؤون وزيـــــر وزيــــر وزيـــر الماطية المراصـــة دولـــة الرراعــــة دولـــة حمد البشير يعقوب ابو غوش فريد المكشة خالد الحاج حسن وشاداخطيب

وزيـــــــر وزيــــــ وزيـــــر وزيــــر وزيــــر وزيـــــر وزيـــــــاد اللهطــني الثقالة والاعتصاد اللهطــني معجد الثابلسي معجد الثابلسي معن ابور لوار نديم زوو فويد السعد احمد الشوبكي صعجد الثابلسي

نى الحسيق للفعل ملت الملكة للعالاني الماثمة

يمةنضى المادة ٣١١ من النستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتى ونأمر باصلداره واضافته الى قوانين الدولة : ـ

قــانون رقم (۸) لسنة ۱۹۷۳

قانون معدل لقانون البلديات

00-80-00

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقافون البلديات لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع الفانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعذيلات كقانون واحدويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٧٣/١/٢

رئيس الــــوزر ا ووزير الــــــــاع احمد اللوزي	ثب رئيس الورزاء وزيسر الداخليسة احمد الطراونه	ــــــير و	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
وزبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــر الصحـــــــة فرید العکشه	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعتموب ابو غوش	وزیـــــــــر المواصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
ة والتعليم والاوقاف والمقدسات الاسلامية محق الفرحان	لدل والشؤون		وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
وزيـــــر الاقتصاد الوطي سعيد النابلسي	وزيـــــــر الاشفـــال العامـــة احمد الشوبكي	وزيــــــر المــــــالية فويد السعد	وزیــــــر انتـــــــــل ندیم زرو	وزيـــــــر الثقافــة والاعــلام معن ابو نوار	



نى اللهين لللعل من المراكم للدُّ للوروسُ الماسمية

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة · _

قانون رقم (٩) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون ادارة القرى

المادة ١ – يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع قانون ادارة القرء رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل بـــــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يلغى ١٠ جاء في المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما بلي :

وزير العسدل

سالم مساعده

الشخصية وطرق الاعتراض عليها .

المادة ٣ – تعتبر العوائد والضرائب الشخصية المستوفاة حتى نفاذ هذا التعديل كأنها تحققت بموجبه ويستثنى من ذلك ا الرسوم التي تقرر ردها باحكام قضائية قطعية .

1444/1/4

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

يصدر مجلس الوزراء انظمة تحدد اصناف العوائد التي يحق للمجالس القروية فرضها بما في ذلك الضريبة

المادة ٤ ـــ رئيس الوزراء ووزراء العدل والداخلية لاشؤون البلدية والقروية مكالهون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحتين المسلال

رئيس السوزراء احمد اللوزي

نحى السين للفعل ملك المملكة للعالانية الماسمية

نصادق على القانون الآتي ونـأمر باصناره واضافته الى قوانين الدولة :

كقانون و احد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١ -- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع قانون رسوم

المادة ٢ – تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب) التالية اليها :

وزيمر العمال

سالم مساعده

احمد اللوزي

طوابع الراردات رقم (۲۷) لسنة ۱۹۵۲ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

1444/1/4

وزير الماليـــــة

فريد السعد

وبناء على ما قرره بجلسا الاعيان والنواب

تبقى المحاكم او المحكمين مختصين باعمال الفقرة السابقة حتى بعد فصل الدعوى او النزاع المعروض وتنفذ دوائر الاجراء القرارات الصادرة بهذا الشأن وفقا لاحكام قانون دعاوى الحكومة. استبريط لمال رئيمس المسوزراء



اعلان

عقتضي المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمسادة ٩٤ من النصتور احيسل القانون المؤقت رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ المعدل لقانسون تحصيل الاموال الاميرية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٣٣الصادر بتاريخ ٩٧١/١١/٣٥ الى مجلس الامة فادخسل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيا يلي القانون المذكور بشكله الذي اقره عجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافةة عليه ليحل محل القانون رقم ٤٠ المشار اليه .

وتيس السبوزراء

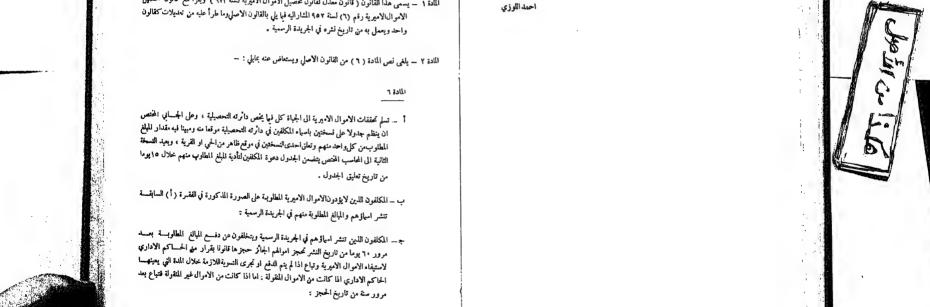
نى ولحسيق للفعل للري للملك للدوني الحاشمية

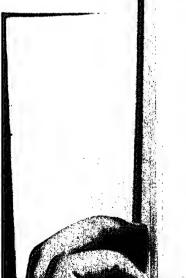
بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناءعلى ماقرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ــــ

قانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الامىرية

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية لسنة ٩٧٣) وبقرأ مع قانون تحمصيل





المادة ٢ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (أ) منها و الاستعاضة عنه بما يلي : ــــ

1977/1/2

أ - مع مراعاة اسكام المواد ٧٤،٧٣،٤٧ من قانون الاجراء رقم ٣١ لسنة ١٩٥٧ أو مايطرأ عليها من تعابل . يجوز السلطات المالية ان توقف صرف استحقاق اي مكلف مدين باموال المبرية الى ان يؤدي المطلوب منمن الاموال الاميرية والمعم المستحقة خلال مدة لاتزياد على خسسة عشريوما من تاريخ نشر المطالبة في الجريدة الرسمية وبعدائها ، تلك المدة يعتبر ذلك الاستحقاق ايرادا المخزينة وفاء عن الاموال الاميرية المطلوبة

المحتين بطيال

,

رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	وزير الانشاء والتعمير	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ووزير الدفاع	ووزيــر الداخلية	ووزير الصحة بالوكاان	
احمداللوزي	احمد الطراونه	صيحي اهين عمرو	
وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الداخلية الشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
تربية والتعليم والاوقافت ن والمقلصات الاصلامية امدحق المفرحان		وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــر الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس
وزیـــــر	ة الاشفسال العامسة	وريـــــــــر وزيــــــــ	وزيــــــــر
الاقتصاد الوطني		النقـــــــــــل الماليـــــــ	الثقافـة والاعلام
سعید النابلسي		نديم زرو فريدال	معن ابو نوار

نح الحسيق لفلعك للاطلمكة لفلان الخاشمة

بمقتضى المادة ٣١١ من النستور وبناء على ما قرره مجلسا الاهيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأم باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ــــ

قانون رقم ۱۲ أسنة ۱۹۷۳

قانون مستشفى عمان الكبير

44 pc.0

المادة ٢ — يكون الكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القربنة على خلاف ذاك :

الوزارة وزارة الصحة الوزير وزير الصحة المستشفى مستشفى عمان الكبير

المجلس الامناء

اللجنة التفيلية

المدير العام المدير العام المسؤول عن ادارة ـــ المستشفى فنيا واداريا »

لطبيب اللَّذي يعمل في المستشفى

كلية الطب كلية الطب في الجامعة الاردنية الاستاذ الإستاذ في كلية الطب الذي يعمل

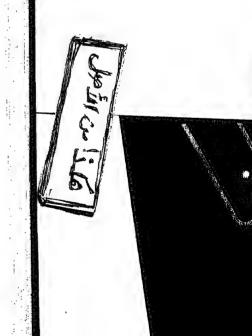
الاستاذ في كلية الطب الذي يعمل في المستشفسي بقصد التدريس والتدريب وتقديم الحدمات الطبية .

الطبيب المعتمد الطبيب المسموح له بادخال ومعالجة المرضى الحصوصيين .

المادة ٣ ــ مستشفى عمان الكبير مؤسسة مركزها عمان وموقعها الجبيمة .

المادة ٤ ـ أ) المستشفى شخصية معنوية ذاتاستقلال ماليواداري يتمتع بكالة الحقوق ويجوز أن تقاضي وتقاضي بهلمه الصفة .

ب) يمثل المستشفى المدير العام الذي له ان ينهب عنه النائب العام في الاجراءات الفضائية وله ان يوكل
 عاميا بلمك :



المادة ١٦ – تشكل لجنة تنفيذية للمستشفى على الوجه التالي : .

أ) المدير العمام رئيسا.

ب) عميد كلية الطب نائبا لارئبس

ج) المدير الفني عضوا ١

د) مديرة التمريض عضوا ه

ه) المدير الاداري عضوا ۽

و) اثنان من رؤساء الدوائر الطبية يعينهما المجلس دوريا كل سنة (اعضاء).

المادة ١٣ ــ تجتمع اللجنة كل اسبوعين مرة على الاقل بناء على دعرة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه ويكون الاجتماع قانونيا بخضور اكثرية المجتمعة المطلقة وتتمخذ القرارات باكثرية الحضور المطلقة وعند تساوي الاصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجع .

المادة ١٤ ـ تقوم اللجنة التنفيذية بالهام التالية : -

 أ) وضع المخططات والهاكل التنظيمية المستشفى وبيان مديرياته واقسامه وشعبه ورفعهــــا لمجلس الامناء الاورارها

ب) وضع كوادر المستثفى .

ج) وضع مشاريع الانظمة ورفعها لمجلس الامناء لمناقشتها واقرارها وأنخاذ الاجراءات اللازمة الموافقة
 عليها واستصدارها

المادة ١٥ ـ تعين اللجنة التنميلية اعتباء الهيئة التدريسية لكلية الطب في ملاك المستشفى على ان يدفع المستشفى قصف مرتبات الاساتلة المقررة من الكلية .

المادة ١٦ــ تعتبر اموال المستشفى كأموال الخزينة العامة وتجبى واردانه بموجب قانون تحصيل الاموال الا-يرية.

المادة ١٧ ـ تتكون واردات المستشفى من : ــ

أ) المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة .

ب) الاجور التي يتقاضاها المستشفى.

ج) الهبات والاهائات والتبرعات والمنح الاخرى.

د) ربع اموال المستشفى المنقولة وغير المنقولة.

ه) ابة موارد اخرى:

المادة ١٨ – يعفى المستشفى من كافة الضرائب والرسوم سواء اكانت حكومية ام بالمدة.

المادة ١٩ ــ يتولى ديوان المحاسبة مرافية وتدقيق حسابات المستشفى ٥

المادةُ ٢٠ _ يلغي هذا القانون اية احكام اوتمديلات وردت في اي قانون آخر الى المدىالذي تعمارض فيدمع احكام هذا القانون : المادة ٥ – يهدف المستشفى الى خدمة المجتمع الاردني بالوسائل التالية :

أ) تقديم الرعابة الطبية المتخصصة على احسن وجه .

ب) اناحة فرص الدراسة والتدريب لطلاب كلية الطب .

الدريب وتحصص الاطباء في مختلف فروع المهنة الطبية .

د) تعلم وتدريب المرضات والمهن الطبية المساعدة .

ه) تشجيع البحث العلمي الطبي (النظري والتطبيقي).

المادة ٢ – يضم المستشفى جميع الانية والنجهيزات الموجودة حاليا في مستشفى عمان الكهيركما يجوز ان يضم البه اي مستشفى آخر وذاك بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٧ – للمستشفى مجلس أمناء يتألف على الوجه التالي : ــ

أ) وزير الصحة رئيساً.

ب) رئيس الجامعة الاردنية ناثبا للرئيس

ج) امين العاصمة عنہ

د) المدير العام المستشفى عضوا

ه) وكيل وزارة الصحة عضوا

و) مدير الموازنة العامة عضه

 ز) خمسة اعضاء من ذوي الرأي والخبرة يعينهم عجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الصحة لملدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد على ان يكون احدهم من عجلس أقابة الإطهاء شريطة ان لا يزيد غير الاردلين منهم عن عضوين.

المادة ٨ ــ يجتمع المجلس بناء على دعوة من الرئيس او نائبه فيحالة غيابه.

المادة ٩ – يكتمل النصاب القانوني المجلس مجضور اكثرية اعضائه المطالقة وتتخذ القرارات باكثرية الحضور منهم وفي حال تساوي الاصوات يكون لرئيس الجلسة صوت مرجح .

المادة ١٠– يتولى مجلس الامناء المسؤوليات والصلاحيات التالية : ــ

آ) رسم السياسة العامة لادارة المستشفى.

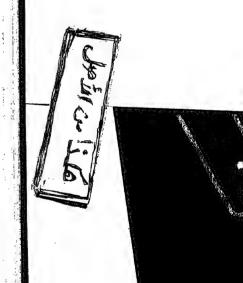
ب) تأمين موارد المستشفى المالية.

ج ﴾ تعيين المدير العام والمدير الغني ومديرة التمريض والمدير الاداري .

د) مناقشة واقرار مشروع اليزانية السنوية .

ه) دراسة واقرار المخططآت والهياكل التنظيمية للمستشفى :

المادة ١١– تنظم ادارة المستشفى وشؤون الموظفين فيه والاجور التي يتقاضاها والامور المالية وشؤون اللوازم؛الظمة تعد لهذه الغاية .



المادة ٢١ ـــ لمجاس الوزراء بناء على تنسيب مجلس الامناء اصدار الانظمة اللازمة لننفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٢ ٪ رئيس الوزراء والوزراء مكانمون بتنفيذ احكام هذا القانون .

. 1947/1/ .

أتحشين بطسلال

رئيسس السوزراء ووزيسر الدفساع احمد اللوزي	يس الوزراء الداخليـــة الطراو قه	. ووزير	وزيــــــر الانشاء والتممـــر صبحي امنعمرو	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزیـــــــــر دولــــــــة وشاد الخطیب	وزیـــــــر الزراعــــــة خالدالحاج صس	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الداخليـــة للشؤون البلدية والقرويـــــــــة يعقوب ابو غوش	وزیــــــر المواصــــلات محمد البشیر
التعلسيم والاوقساف مسات الاسلاميسة الفرحان	وزير التربيســـة و والشؤون والمقد اسحق	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		وزيـــــر الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس
و زيــــــر الاقتصاد الوطـــني سعيد النابلحي	يــــــــر شغـــال العامــــة حمد الشوبكي	يـــــة الا	المنةل الماا	وزيـــــــر الثقافة والاعـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

نى دائسين للفعل ملك المملكة للفواوني الماشمة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ماقرره مجلسا الاهبان والنواب نصادق على القانون الآني ونأمر باصدارهواضافته الى توانين الدولة : ــــ

قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ _ يسمى هذا القانون(قانون معدل لقانون(لتقاعد المدني لمسنة ١٩٥٣) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليمافها يلي بالقانون الاصلي وما طرأعليه من تعديلات كقانون واحدويعمل بعمن تاريخ ١٠/ ١٩٧٧٠

الماده ٢ -- تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بشطب عبارة (في اجازة دراسية او) الواردة في النمقرة(ز)منها .

المادة ٣ ــ. لا يشمل هذا التعديل الاجازات الدراسية التي تمت الموافقة عليها قبل تاريخ العمل به .

. 444/1/1.

ان بيط الا

رئيسس السوزراء ووزيسر الدفساع احمد اللوزي نائبرئيس الوزراء ووزير الداخليـــة الانشاء والنعمسير احمد الطراونه صبحي امين عمرو صلاح ابو زید وزير الداخليــة للشؤون وزیــــــــر المواصـــلات البلدية والقرويــــــة فريد العكشه يعقوب أبوغوش محمد البشير وزير التربية والتعلسيم والاوقساف والشسؤون والقدسات الاسلاميسة وزيــــــر الشؤون الاجتماعية والعمل السياحة والآثسار علي عناد خريس وزيــــــر الثقافة والأعــــلام معن ابو نوار





نى السين للفعل ملك والملكة للفوادنية المائمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانوں رقم (١٤) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون العقو بات العسكري

المادة ١ ـ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقوبات العسكري لسنة ١٩٧٣) وبقرآ مم قانســون العقوبات العسكري رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ٪ تمدل المادة (٤٩) من القانرن الأصلى كما عدلت بالقانبن المعدل رقم (٣) لسنة ١٩٧١ على النحر النالي : أ ــ تضاف العقوبة التالية الى الفقرة (٢/و) منها نحت رقم (٥) .

وظائف الخفارات والطوابير الاضافية .

ب - نضاف الفقرة التالية اليها تحت رقم (٣) :

٣ / أ القائد العام ان يفوض جميع او بعض صلاحياته المنصوص عليها بالفقرة الثائرة من علمه المائرة

 تنصرف كلمة نائد - الاغراض هذه الفقرة -. الى اي ضابط يقود او يقوم على ادارة وحد. لاتقل عن الثق.

ج – باضافة الفقرة النائية اليها تحت رقم (٤)

 ٤ - القائد العام او مزينيه انايلغي الاحكام الصادرة عن القادة المختصين وفقاالصلاحيات المنوحة لهم بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة وله ان ينظر في التهمة مجددا او ان يحيلها الى المعلس العسكري وذلك خلال اربعة عشر يوما من تاريخ نشرها في الامر اليومي .

الدة ٣ ... تلفي المادتان ٣و٤ من الفانون المعدل رقم (٣) لسنة ١٩٧١ ويعاد ترقيم المادة (٥) منهلتصبيح مادة (٣) .

*كحتين بط*سلال

رثيس السوزراء احمد اللوزي

وزيسر الدفساع امحمد اللوزي

نح الحسيق لللعالى المراغلكة لللانبيرالهاشمة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة __

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العاه:

المادة ١ – يسمى هذا القانون(قانون معدل لقانون استملاكالاراضي للمشاريع العامة لسنة ١٩٧٣) وبقرأ مع قانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلى وماطرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لمادة ٢ — تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلى باضافة الفقرتين التاليتين اليها نحت رقم (٣و٤) .

٣ - يترتب على المنشىء اعداد مططات وحسابات المساحة المستماكة تمهيدا لتيزيلها على مططات دائرة الاراضي خلال مدة (٦) اشهر من تاريخ صدور الارادة الملكية السامية بالاستملاك.

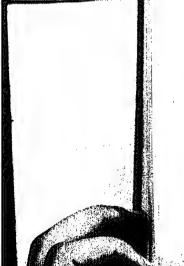
٤ ... يمتنع على دوائر الأجراء ودائرة الاراضي والمساحة تسليم بدل التعويض للمحكوم له قبل تقاديمه شهادة براءة ذمة تثبتدفعه لجميع الاموال الاميرية وعوائد التنظيم والضرائب المستحقة على العقار المستملك، وفي حالة تخلفه عن ذاك تقوم ثلك الدائرة بحسم المالغ المستحقة عليه من قيمة التعويض ويتر ثب على دوائر التسجيل عندها تسجيل او تنزيل المساحة المستملكة باسم المنشىء .

المادة ٣ ـــ يلغى القانون رقم (٢٣)لسنة ١٩٧٠ (قانون معدل لقانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة) .

استربط لمال

1944/1/11

رئيس السسوزراء وزيسر السداخلية وزيسر المسدل · وزيسر الماليسة احمد اللوزي احمد الطراونة سالم المساعده فريد السعد



نى الحسيق لللعل ملك الملكة لللالانبرالهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من النستور وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاربيخ ١/١/٩٧٣ نأمر بوصم النظام الآتي : _

نظام رقم (٦)لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام تفويض وتأجير املاك الدولة

صادر بالاستناد الى المسادة (٦) من قانون ادارة املاك الدولة رقم ١٣ لسنة ١٩٦١

المادة ١ -- يسمىهـذا النظام (نظام.معدل لنظام تفويض وتأجير املاك الدولة لسنة ١٩٧٣) وبقرأ مع النظام رقم ٦٠ لسنة ٩٦٠ المشار اليه فيما بلي بالنظام الإصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ 🔃 يعدل النظام الاصلي بالغاء المادة (٣) منه واعادة ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

1947/1/1

است بطلال

رثيسس السوزراء فاثبرثيس اأوزراء ووزيسر الدفساع ووزير الداخليسة أحمد الأوزي صلاح ابوزيد وزیــــــر المواصـــلات خالدا لحاج حسن محمد البشير يعتموب ابو غوش وزير النربية والتعلم والاوقــــــاف والشؤون والمقدسات الاسلاميــــــة وزيــــــر الشؤون الاجتماعية والعمل السياحة والآثسار غالب بركات على عناد خريس الثقافة والاعسلام معن ابو نوار

نحى الحسيق للفاعل ملك الملكة لفلانية الهاتمية

بمقتشى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وبناء على ماقوره مجلس الوزراء بتاريخ ٧٧/١٢/٣٧ نأمر بوصم النظام الآتي : _

نظـام رقم (٥) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام الاستيراد

صادر بمقتضى المادة (\$) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة 1 – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الاستير اد اسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع النظام رقم ٨١ لسنة ١٩٧١ المشار أليه فيها بلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحدويعمل به من تاريخ نشره في الجوريدة الرحمية .

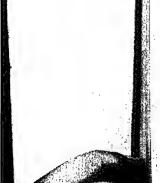
المادة ۲ — تعدل المادة (۱٤) من النظام الاصلي باضافة العبارة النالية الى آخر المبند (۲) من الفقرة (د) منها . و وكذاك قاطرات الكرافان المصممة خصيصا كفرف النوم وتقطر بواسطة السيارات » .

. 1477/17/77

الحشين المسلال

ر ثيسس السوزراء ووزيسر الدنساع احمد اللوزي		نائب رئید ووزیر الا احمد ا	وزيــــــــر الانشاء والتعمـــير صبحي امين عمرو	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزبــــــر دولــــــة رشا د الخطيب	وزیــــــر ازراءـــــة خالد الحاج حسن	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الداخليسة الشؤون البلدية والقرويـــــــــة يعقوب ابو غوش	وذیــــــر المواصـــــلات محمد البشیر
ة والتعليم والاوقاف نابسات الاسلاميـــة		زيــــــــر مــــــــــــــــــــــــــــ	السياحة والآثـــار ال	وزيــــــر الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خويس
وزيــــــر الاقتصاد الوطـــي سعيد النابلسي	ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ة الاث	النقــــل المالي	وزيــــــــــــر المقافة والاعــــلام معن ابو لوار





الاتفاقيات

مدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قــرار بجلس الوزراء رقم ۸٤٢ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٩ المنضمن
 المرافقة على الاتفاق الثقافي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ودولة قطر بشكاله التالى: __

منه لساح الرحيم أمام الريش يم

اتفاق ثقافي

بان

ودولية قطير

المملكة الاردنية الهاشمية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة قطر تقديرا منهها ان التراث الثقافي العربي المشترك يؤلف جزءا هاما من تاريخ شعبيهها، وحرسا منها على ان يسهم شعباهما في اقامة صرح حضارة عربية حديثة جديرة بماضيها عققة للإهداف والمثل الواحدة التي يصل لها ابناء العروبة في مختلف مبادين الثقافة والمعرفة والابداع ، قد قررتا عقد هذا الاتفاق تنظيها لاوجه التعاون بينهها في المجالات التربوية والثقافية والعلمية واللنية.

المسادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على انماء التعاون بين بلديهها وتعزيزه في مختلف ميادين الثقافة والتربية والعنوم والفنون كما يعملان على تبادل المعلومات ولتتاتج الحبرة والتقدم في الميادين المذكورة ، وبتعهد كل سنهما بتشجيع الجمهود الثي تستهدف التعريف بثقافة البلد الآخر .

المسادة الثانية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تقريب المناهج التعليمية في بلديهما وعلى التوسع خاصة بتدريس تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وافطمتها ، والتعريف برجال العرب في المبادين القومية والثقافية والعلمية واللغية والادبية .

المسادة الثالثة

أ - يضع كل من الطرفين تحت تصرف الآخر منحا دراسية للاستفادة منها حسب القوافين المرعبسة في بلديهما في
الجامعات ومؤسسات التعليم المختلفة من علمية وفنية روياضية وصحية واجهامية وغيرها ، ويجسري ذلك عن
طريق الجهات الرسمية في البلدين .

اعلاذ لاطلاع العموم بشأن زيارة الضفة الغربية

قررت اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة ما يلي : ـــ

- أ 🗕 تحديد المبلغ الذي يخمله الزائر لانشفة الغربية وقطاع غزة بخمسين ديناراً اردنيا لاتصريح الواحد .
- ب ـ تحديد اقامة الزائر في الضفة الغربية وقطاع غزة بمدة لا تربد عن اسبوعين تبدا من تاريخ عبوره الجسر .
 - تحديد الزيارة الى الضفة الغربية وقطاع غزة بمرة واحدة كل سنتين .
- حل من تجاوز المدة الممنوحة بموجب احكام هذه التعليات بدفع مبلغ خمسة دنائير عند عبوره الجسر عن كل
 يوم بتجاوزه والا احيل الم المحكمة العرفية بسبب غالفته لهذه التعليات .
 - مــــ لوزارة الداخلية بالتنسيق مع المكتب الننفيذي اصدار ما تراه من تعليات لتنفيذ هذا القرار .

صدر بتاریخ ۹/۸/۸۹

رثیسس السوز راء احمد اللوزی

المستشار لشؤون الامن القسومي (ادين سر اللجنة) مضمر بلمران

اعلان

صادر عن الحاكم العسكري العام

الحاكم العسكري العام احمد اللوزي 1944/1/44



ب. يخضع مبعوثو كل من البلد. الى البلد الاخر لنظام البعثات المعمول به **ق** بلده .

المسادة الرابعة

يحدد الطوفان امتعاقدان الميادى، والشروط الواجب توافرها بغية عقد انفاق خاص بمعادلة الشهادات الدراسية الرسمية بينهما .

المسادة الخامسة

يتبادل الطرفان المتعاقدان ، ضمن شروط بتفقان عليها ، الاساتذة والمعلمين من مختلف مراحل التعليم للتدريس والقاء المحاضرات والقيام بالدراسات ، كما يتبادلان دعوة العلماء والباحثين والمقكرين .

المدادة السادسة

المسادة السابعة

تتعاون الحكومتان في ميدان انتعليم المهني بغية تثبيت دعائم النهضة الانتصادية في كل منهما .

المسادة الثامنة

يعمل الطرفان المتعاقدان على :

- ١ توثيق التعاون بين مؤسسات بلديهها الثقافية والعلمية والفنية وتهادل المؤافات والمجلات والدو ريات والوثائق التاريخية والفهارس وصور المحطوطات والآثار ذات النسخ المتعددة .
- ٢ تبادل المعلومات في جمال التأليف و النشر و تنسيق العمل في ميدان الترجمة وتيسير دعمــول الكتب المطبوعة في
 احد البلدين الى الآخر .
- حقد دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات للاسائدة والملمين ليقفوا فيها على تطور بلديهم وليتدارسوا القضايا التربوية والتعليمية .
- ا تنظيم رحالات جماعية متبادلة للاساتذة والمعلمين والطلاب وتيسير تبادل الريسارات بين المؤسسات العاملة في المجالين الفقافي ?

المسادة التاسعة

يعمل الطرفان على تسهيل وتشجيع اقامة المعارض التربوية والفنية والثقافية في بلديهما :

المسادة العاشرة

يتيادل الطرفان المتعاقدان الافلام التقافية والعلمية والتربوية والنوجيهية وكالملك المطبوحات والنشرات والشرائح الملونة التي تصور معالم البلد الآخر وتقدمه وحضارته .

المسادة الحادية عشرة

ب يتعاون الطوفان المتعاقدان في مجالات الاذاعة المدرسية والنافسيز يون التربوي ويتبادلان البرامج والخبرات الفنية
 بالاشرطة الحاصة بكل مشهما.

٢ - ويعتبر كل طرف . سؤولا عن حقوق الملكية الادبية والفنية بالنسبه للمواد التي يزود بها الطرف الآخر .

المادة الثانية عشرة

يتعاون الطرفان المتعاقدان في مجالات رعاية الشباب ويشجعان بشكل خاص اقامة مباريات بين الفرق الرياضية في بلديهما وتبادل الزيارات بين المؤسسات الاجماعية والرياضية ، ونواديز.الشباب بمختلف انواعها .

المادة الثالثة عشرة

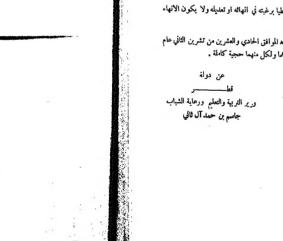
بغية تنفيذ هذا الاتفاق يعين كل من المطرفين المتعاقدين ممثلين له ، يضعب تنفويض من حكومتهم مشروعات برامج تنفيذية سنوية أو دورية .

المادة الرابعة عشرة

يقدم هذا الاتفاق/المصادقة عليه حسب القوانين المرعبة في كل من البلدين ويدخل حيز التنفيذ اعتبارا من يوم بادل التصديق علم .

ويظل قائما ما لمم يبلغ احد الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر خطيا برغبته في انهائه او تعديله ولا يكون الانهاء ساري المفهول الا بعد مرور صنة واحدة من تاريخ التبليغ ؟

وقع هذا الاتفاق في اليوم الخامس عشر من شوال عام ١٣٩٢ ه الهوافق الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٧ م من تسختين اصليتين باللغة العربية احتفظ كل طرف باحداهما ولكل منهما حجية كاملة .





صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عسلى قرار مجلس الوزراء رقم ٨٨٦ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣ المتضمن
 الموافقة على الاتفاق التجاري الذي تم التوقيع عليه بين المملكة الاردنية الهاشمية ركوريا الجنوبية بشكله التالي :

اتفاقية تجارية

بسين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الكورية

des IV. L

يتخذ الفريقان المعاقدان جميع الاجراءات الملائمـــة لندمية التجارة بين باديهما وتشجيع التعامل التجاري بينهما بواسطة تبادل الوفود النجارية .

المادة الثانية

- م يمنح كـــل من الطرفين المتعاقدين تجارة البلد الآخر معاملة الدولة الاكثر رعاية فها يتعلق باصدار الرخص ،
 والاجراءات والرسوم الجمركية والفرائب ورسوم التخزين وغيرها من الرسوم ذات العلاقة بتصدير واستيراد البضائع التي يجري تبادلها بين البلدين .
 - لا تطبق احكام الفقرة (١) اعلاه على منح او استمرار منح المزايا التالية : --
 - أ ـــ المزايا الممنوحة من اي من الطرقين المتعاقدين للبلدان المجاورة له .
- ب— والافضايات الممنزحة من اي من الطرفين المتعاقدين البضائع والسلع المستوردة ضمن برفامج العساعدات
 مقدم لاي من الطرفين المتعاقدين من قبل اية دولة اجنية او اية هيئة من هيئاتها او مسن قبل هيئة الام المتحدة او منظياتها المتخصصة ، او الوكالات المنفرعة عنها .
- ج والافضايات والزايا التي منحها اي من الطرفين المتعاُّقدين الى بلد ثالث قبل سريان مفعول هذه الاتفاقية.
- د والمزايا الناجمة عن اي اتحاد جمركي او منطقة تجارة حرة او اية ترتيبات اقليمية قد يصبح اي من الطرفين
 المتعاقدين عضوا فيها .
 - ه -- والمزايا النائجة عن اتفاقيات اقتصادية متعددة الاطراف تهدف الى تحرير التجارة الدولية .
- و والموانع والقبود المفروضة لحياية النباتات والصحة والاخلاق العامة ولحجاية النباتات والبروة الحيوانية من الامراض او الانحلال او الانقراض .

المادة الثالثة

- ١ تتم عمليات التبادل النجاري بين البلدين وفقا القوانين والانظمة والاجرامات السارية في بلد كل مســن الطوفين
 المتعاقدين فيا يتعلق بتصدير واستير اد السلع ووفقا لشروط العقود الموقعة بين المصدرين والمستوردين في كلاالبلدين؟
- المستخدم به يسمل بمصدير واستيرا اد السلع ووفقا لشروط العقود الموقعة بين المصدر بزوالمسيتوردين في كالاللمدين: Y) تتم تسوية الحلافات التجارية التي تنشأ عن تبادل السلع بين البلدين بالطرق الودية وفقا للاجراءات التي تعتمدها الغرفة التجارية الدولية .

المادة الرابعة

يجري تمد يد جمع المدفوعات الناشئة عن تبادل السلح والبنسائع بين البلدين وسائر المدفوعات الاخرى بدولار الولايات المتحدة الامير كية أو أية عملة اخرى قابلة التحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان وفقا لانظمة العملة الاجنبية المعمول بها في البلدين.

المادة الحامسة

تتمتع السفن التجارية التي تحمل علم اي من الفريقين المتعاقدين في اي مسن البلدين بمعاملة الدولة الاكثر رعاية الممتوحة بحرجب القوانين والانظمة والاجراءات الخاصة ببلديها للسفن التي تعمل تحت علم دولسة ثالثة . ولا تطهيم احكام هذه المادة على السفن التي تتعاطى التجارة الساحلية ، او بالنسبة للتسهيلات التي تمنحها حكومة المملكة الاردفية الهاضية للسفن التي تعمل تحت علم دولة عضو في جامعة الدول العربية .

Z .al fi Zali

المادة السابعة

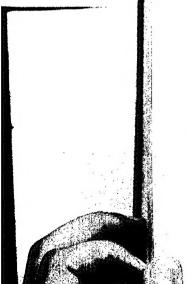
يوافق النمريقان المتعاقدان ، رغبة منهما في تسهيل تنفيذ هذا الاتفاق على اجراء مشاورات بينهما ، خلال اقصر مدة ممكنة يحيث لا تتمدى خسة واربعين (20) يوما من تاريخ تسلم احد الفريقين المتعاقدين الطاب من الفريق الآخر باجراء المشاورة المتعلقة بالتجارة والمدفوعات بين البلدين .

لمادة النامنة

- ١) تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل الاشعار باكتهال الاجراءات القانونية لدى بلد كل من الفريقين المعاقدين وتستمر سارية المفعول لمدة ستين تتجدد بعد انقضائها ستين تاليين ما لم بطلب احسه الفريقين المتعاقدين بحوجب اشعار خطي يباهه لقريق الآخر انتهائها محلال مدة لا تقل عن تسعين (٩٠) يوما من لتاريخ المحدد لانتهائها.
- ٢ . تستمر احكام هذا الانفاق ثافلة بالنسبة لجسيع المقود البرمة في ظلها حتى ولو لم تكن قد نفذت بكاملها عند
 انقضاء هذا الانفاق .
- وقع هذا الانفاق في عمان يوم الاحد الواقع في الرابع عشر "من شوال سنة الف وتسعياية والنين وتسعين للهجرة الموافق اليوم الناسه عشر من تشرين الناني سنة الف وتسعياية وسبعين ميلادية ، على ثلاث نسخ في كلمن الغنات العربية والكورية والانجليزية ويكون لكل منها عين المقام والاعتبار وفي حالة اي اختلاف في تطبيق نصوصه قان النص باللغة الانجليزية يعتبر النص المتعدد

عن حكومة الجمهورية الكورية شان هون بك صفير كوريا المعتمد في الاردن

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشميسة الدكتور هاشم الدباس وكيل وزارة الاقتصاد الوطني



امر دفاع رقم (۲۵) لسنة ۱۹۷۲

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

00-10-00

بالنظر للحاجة الفورية الماسةلوضع اليدعلي المنثآتوالابنية التيتعترض مسار خط سكة حديد العقبة آمر بما يلي :

- الاستيلاء على المنشآت والابنية المذكورة بالجداول المرفقة بكتاب معالي وزير النقل رقم ح أر/٢٠٠ ٢٤ تاريخ
 ٢/ ١٩٧٢ ريمًا يتم استملاكها .
- ٢ ... على مدير الاراضي والمساحة أتخاذ الاجر امات اللازمة للسير بمعاملة الاستملاك وفقالقاتون الاستمناك المستناء ١٩٥٣ بالنسبة للاراضي التي لا تملكها الدولة ودفع التعويضات المستحقة حسب تقدير اللجنة الحاصة التي تشكلت الهذه اللخاية وضمن الامس المبينة يقرار بجلس الوزراء رقم (٧٣٠) تاريخ ١٩٧٢/ ١١/٣٢ .

رئيس الوزواء

1444/14/44

احمد اللوزي

تصحيح خطأ

- ا وردت عبارة (لا يحول) خطأ في المادة ٣/ج من يروتو كول تعديل الانفاق الافتصادي المعقسود مع العراق والمنشور في عدد الجويدة الرسمية رقم (٢٣٩١) الصادر بتاريخ ٧٢/١٣/٢ والصواب هو (لا يجوز) لسلماً يقتضى التنويه .
- ٢ ــ ورد في نهاية السطر الثالث من قرار لجنة اماتةالعاصمة رقم (٢٦١) المنشور على الصفحة ٢٤٥١ من عددالجويدة
 الرسمية رقم ٢٣٩٧ كلمة (المرتب) خطأ والصحيح هو (المرتقب) كما وردت كلمة (تسعر) في نهايسة
 السطر السابع خطأ والصواب هو (تسعره).

عمان في ١٩ تشرين اول ١٩٧٢

سعادة السيد شان هون بك سفير الجمهورية الكورية لدى المملكة الاردنية الهاشمة

اشارة الى الاتفاقية التجاربة الموقعة هذا اليوم الناسع عشر من شهر تشرين ثلني عام ١٩٧٧ بين حكومة المملكة الاردنية الهاشفيسة وحكومة الجمهوريسة الكورية وإنطلاقا من روح هذه الاتفاقية الهادقات الملاقات الاقتصادية والتجارية على اساس المساواة والحالة المشتركة بين البلدين ، يسرني ان اثبت مفهوم وقد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بان كلا من الحكومتين ستبذل ما تستطيع من المساعي لتعديل ما قد يقع من عدم الترازن في التبادل التجاري بين البلدين .

يسرني ان تتفضلوا سعادتكم بتثبيت مفهوم المدرج اعاره .

وتفضلوا بقبول فاثق الاحترام

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ورثيس الوفد الاردئي الدكتور هاشم الدباس

> عطوفة الدكتور هاشم الدباس وكيل وزارة الاقتصاد الوطني رثيس الوفد الاردني

> > عمان في ١٩ تشرين او ل ١٩٧٢

اشارة الى الاتفاقية التجارية الموقعة هذا اليوم الناسع عشر من شهسر تشرين الاول عسام ١٩٧٧ بين حكومة المملكة الاردنية الهافقات المملكة الاردنية الهافقات المملكة الاردنية الهافقات المالكة الاردنية الهافقات الاقتصادية والتجارية على اساس المساواة والمصلحة المشتركة بين الهلدين يسسرني ان البت مفهوم وقد حكسومة الجمهورية الكوريسة بان كلا من الحكومتين ستبلل ما تستطيع من المسامي لتعديسل ما قد يقع من عامم التوازن في التجاري بين المبلدين بم

يسرني ان تنفضلوا عطوفتكم بتثبيت مفهومي المدرجة اهلاه

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سفير الجمهورية الكورية لدى المملكة الاردئية الهاشمية شان هون بك

